الأمم المتحدة

A/70/7/Add.35

الجمعية العامة

Distr.: General
11 December 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ١٣٤ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المنقحة: أثر التغييرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

التقرير السادس والثلاثون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسختين مسبقتين من تقريرَي الأمين العام عن الآثار المترتبة على تغير أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/603) وفي الميزانيات المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/606). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقارير، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية اختُتمت بردود خطية وردت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الآثار المترتبة على تغير أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/603)

٢ - يشير الأمين العام إلى أن الآثار المترتبة على إعادة التقدير المقترحة للتكاليف في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بما في ذلك التقديرات المنقحة

141215 141215 15-21814 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، تتمثل في نقصان قدره ٤٠٠ ٧٣٠ ٢٤١ دولار، في إطار أبواب النفقات، من مبلغ ٩٠٠ ٧٢٩ ٧٠١ ٥ دولار (في حالة تطبيق توصيات اللجنة الاستشارية) إلى ٧٠٠ ٥٨٩ ٤٤٧ ٥ دولار، ونقصان قدره ١٠٠ ٤١٨ ١٩ دولار، في إطار أبواب الإيرادات ١ إلى ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة، من مبلغ ٤٠٠ ٠٨٣ ٥٥٥ دولار (في حالة تطبيق توصيات اللجنة الاستشارية) إلى مبلغ ٣٠٠ ٦٦٥ ٥٣٥ دولار (انظر الوثيقة A/70/603، الجدولين ١ و ٤). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن جميع الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام كانت مستحقة حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٣ - وتعكس الاحتياجات المنقحة في إطار أبواب النفقات الأثر المشترك لتوصيات اللجنة الاستشارية في الوثيقة A/70/7 و Add.1، و 3، و 4، و 6، و 20-27، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في الاحتياجات مجموعه ٩٠٠ ٤٦٦ ٦١ دولار، وانخفاض في المبلغ، نتيجة إعادة تقدير التكاليف، بما قدره ٤٠٠ ٧٣٠ ٢٤١ دولار، يتألف من انخفاض قدره ٦٠٠ ٨١٩ ١٦٨ دولار ناجم عن افتراضات أسعار الصرف المنقحة، وانخفاض قدره ٥٠٠ ٦٥٤ ٧٤ دولار ناجم عن افتراضات التضخم المنقحة، وزيادة قدرها ٧٠٠ ٧٤٣ ١ دولار ناجمة عن افتراضات أسعار الشغور. ويشير الأمين العام إلى أن الانخفاضات المتصلة بالتضخم المذكورة أعلاه تعكس آخر التوقعات، وتتألف من انخفاض الاحتياجات إلى بدل تكلفة المعيشة لموظفي فئة الخدمات العامة (٣٣,٤ مليون دولار)؛ وأوجه الإنفاق غير المتصلة بالوظائف (٣٤,٦ مليون دولار)؛ والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٩,٢ ملايين دولار)، تقابلها جزئيا زيادات متوقعة في تسوية مقر العمل للموظفين من الفئة الفنية (٢,٥ مليون دولار) (الوثيقة A/70/603، الفقرة ٩).

٤ - ويقدم الأمين العام، في الجدول ١ من تقريره، معلومات متصلة بإعادة تقدير التكاليف فيما يتعلق بمعدلات الشواغر، ومعلومات متعلقة بالتعديلات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية بشأن معدلات الشواغر.

٥ - وفيما يتعلق بالمعلومات المقدمة تحت عنوان ”الشغور“ في الجدول ١، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الأرقام تعكس آخر المعلومات المتاحة وما يتصل بها من أثر في الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بزيادة قدرها ١,٧مليون دولار مما يعكس انخفاض معدل الشغور عما تضمنته الميزانية في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة أن المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور في الفئة الفنية والفئات العليا، وفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، يشير إلى حدوث انخفاض في متوسط معدلات الشغور المدرج في الميزانية لموظفي

الفئة الفنية من ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٨,١ في المائة في عام ٢٠١٥، وزيادة من ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ بالنسبة للموظفين من فئة الخدمات العامة (انظر الوثيقة A/70/619، الفقرة ١٧). وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام، عند نظر الجمعية العامة في هذا التقرير، تحديثا لحسابات إعادة تقدير التكاليف استخدمت فيه أحدث معدلات الشواغر المتاحة لجميع فئات الموظفين، ويتماشى مع المنهجية الموحدة لإعادة تقدير الميزانية العادية.

٦ - وفيما يتعلق بالمعلومات المقدمة بشأن التعديلات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية والمتعلقة بمعدلات الشواغر، تلاحظ اللجنة أن أرقام الأمين العام تستند إلى التعديلات الناشئة عن توصية اللجنة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بأنه لا بد من العودة إلى الممارسة السابقة المتمثلة في تطبيق معاملة مختلفة في الميزانية للوظائف الجديدة والمستمرة، وبالتالي أن تطبق الجمعية العامة معدل شغور قدره ٥٠ في المائة للوظائف الجديدة من الفئة الفنية و ٣٥ في المائة للوظائف الجديدة من فئة الخدمات العامة (انظر الوثيقة A/70/7، الفقرة ٥٧).

٧ - ويوفر الجدول ٤ في تقرير الأمين العام لمحة عامة عن الاحتياجات بسبب التضخم وتقلبات أسعار الصرف حسب مراكز العمل. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بجدول موسع يتضمن معلومات عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، حسب مراكز العمل، بعد إعادة تقدير التكاليف، وتغير النسبة المئوية نتيجة لأثر تقلبات أسعار الصرف، على النحو التالي:

بآلاف دولارات الولايات المتحدة

مركز العمل/المكتب	الميزانية البرنامجية المقترحة بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	التغير في سعر الصرف	النسبة المئوية للتغير
فيينا	١٩٤ ٠٦٣,٥	(٢٧ ٨٧٧,٢)	-١٤,٤٪
سانتياغو	١٢٤ ٣١٦,٢	(١٥ ٩١٠,٤)	-١٢,٨٪
أديس أبابا	٢٢٩ ٢٨٣,٧	(٧ ٧٨٨,٩)	-٣,٤٪
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان	٢٥ ٥٣١,٣	(١ ٨٤٥,٠)	-٧,٢٪
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	١١٥ ١٢٠,٥	٤٣٧,٣	٠,٤٪
غزة/وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى/هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	١٥٦ ١٩٩,٩	(٥ ٥٩٤,٠)	-٣,٦٪
نيروبي	١٤٤ ٣٠٠,٤	(٢٠ ٢٠٠,١)	-١٤,٠٪

مركز العمل/المكتب	الميزانية البرنامجية المقترحة بعد إعادة التقدير الأولية للتكاليف	التغير في سعر الصرف	النسبة المئوية للتغير
مدينة المكسيك	١٨ ٠٣٨,٣	(٢ ٦١٥,٥)	-١٤,٥٪
لاهاي	٥٧ ٤٧١,١	(٦ ٣٧٤,٧)	-١١,١٪
بانكوك	١٧١ ٢٠٩,٧	(١٤ ١٠٥,٧)	-٨,٢٪
بورت أوف سبين	١١ ٥٠٠,٧	(٧٨,٣)	-٠,٧٪
نيويورك	٣ ١٦٨ ٠٠١,٣	–	–
مكاتب الأمن الميداني	٤٨ ٢٤٣,٥	–	–
جنيف	١ ١٧٣ ٦٨٥,٠	(٦٦ ٨٦٧,١)	-٥,٧٪
مراكز الإعلام	٥٦ ٥٤٣,١	–	–
المجموع	٥ ٦٩٣ ٥٠٨,٢	(١٦٨ ٨١٩,٦)	-٣,٠

٨ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٤ من تقريره إلى أن الآثار المترتبة على تطبيق توصيات اللجنة الاستشارية قد أوردت لأغراض إرشادية، دون المساس بالقرارات التي ستتخذها الجمعية العامة بشأن تلك التوصيات. إضافة إلى ذلك، في الجدول ٢ من التقرير، يقدم الأمين العام تفاصيل عن الآثار المالية المحتملة فيما يتعلق بالتقارير التي كانت اللجنة تنظر فيها في وقت إعداد التقرير الحالي للأمين العام، وبالتالي فهي غير مدرجة في تقديرات إعادة تقدير التكاليف. وفيما يتعلق بالجدول ٢، تلاحظ اللجنة أنه، فيما يتعلق بالآثار الإدارية والمالية للمقررات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠١٥، على سبيل المثال، فإن التوصية الصادرة عن اللجنة لم تسفر عن المزيد من التعديلات (انظر أيضا الوثيقة A/70/7/Add.4).

٩ - وفي تقرير الأمين العام عن تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الوثيقة A/70/557، الفقرات ١٨-٢٦)، يورد الأمين العام تفاصيل الخبرة المستفادة حتى الآن فيما يتعلق باستخدام الشراء الآجل لحماية الأمم المتحدة من تقلبات أسعار الصرف، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٦، الجزء العاشر، في حين استمرت الأمانة العامة في ممارسة الشراء الآجل للفرنكات السويسرية خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وسوف تواصل هذه الممارسة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. كما يلاحظ الأمين العام أن المعدلات الآجلة ستكون متطابقة لأول مرة مع معدل الميزانية، الأمر الذي من شأنه الإسهام في الحد من موارد إعادة تقدير التكاليف الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. علاوة على ذلك، ووفقا لتقرير الأمين العام، في عملية إعادة تقدير التكاليف الحالية، استخدمت أسعار الصرف الآجلة فيما يتعلق

بالعملات التي يوجد لها سعر صرف آجل نشط[1]. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية على استخدام العقود الآجلة في تقريرها بشأن تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/70/619، الفقرات ١٠-١٣).

أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الميزانيات المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/606)

١٠ - تعكس إعادة تقدير التكاليف المبينة في تقرير الأمين العام آخر التوقعات المستكملة المتعلقة بالتضخم وأثر تغير أسعار الصرف المعمول بها في عام ٢٠١٥ في الميزانيات المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١١ - وبعد إعادة تقدير التكاليف، فإن الاحتياجات من الموارد للمحكمتين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على النحو الذي اقترحه الأمين العام، ومع مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض الاحتياجات بمبلغ ١٠٠ ٧٨٨ دولار، سوف تصل إلى مبلغ إجماليه ٦٠٠ ٧٧٤ ١ دولار للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (بانخفاض قدره ٤٠٠ ٣٢٨ دولار)؛ ومبلغ إجماليه ١٠٠ ٧٤٧ ٩٥ دولار للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (أي بانخفاض قدره ٦٠٠ ٢٦ دولار)؛ ومبلغ إجماليه ٣٠٠ ٥٢٢ ١٣٣ دولار للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية (بانخفاض قدره ١٠٠ ٤٣٣ دولار). ويبين الجدول الموجز الوارد في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام الأثر النسبي لمعايير إعادة تقدير التكاليف في كل ميزانية من الميزانيات المقترحة.

١٢ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٢ من تقريره إلى أن الميزانيات المقترحة قد أعيد تقديرها تمشيا مع المنهجية الموحدة لإعادة تقدير الميزانية العادية وأنه، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٧٤ ألف، الجزء التاسع، قد استخدمت أسعار الصرف الآجلة لإعادة التقدير للعملات التي يوجد لها سعر صرف آجل نشط. علاوة على ذلك، تستند التعديلات التي أدخلت على معدلات الشواغر إلى متوسط معدلات الشواغر المحققة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

(١) فيما يتعلق بالبر الإثيوبي والليرة اللبنانية ودولار ترينيداد وتوباغو، جرى استخدام آخر سعر صرف معمول به نظرا لعدم وجود سوق نشطة بأسعار صرف آجلة (انظر الوثيقة A/70/603، الفقرة ٢).

الخلاصة

١٣ - مع مراعاة تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها الواردة أعلاه، ليس لدى اللجنة أي اعتراض، على التقديرات المنقحة للأمين العام الناشئة عن إعادة تقدير تكاليف أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم، كما وردت في تقريريه (A/70/603 و A/70/606)، وبناء على ذلك، فإنها تحيلها إلى الجمعية العامة للنظر فيها.